الأمم المتحدة

A/65/815

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخابات خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه صيغة مستكملة لتعهدات كوستاريكا ومساهماتها بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي (انظر المرفق).

وكان بيان تعهدات كوستاريكا ومساهماتها بشأن حقوق الإنسان قد عُمِّم على جميع الدول الأعضاء في تموز/يوليه ٢٠٠٩، عندما أعلنت الحكومة قرارها أن تتقدم بترشيح نفسها لمجلس حقوق الإنسان لفترة العضوية ٢٠١١-٢٠١٤. وستجرى الانتخابات لعضوية مجلس حقوق الإنسان أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) إدواردو **أوليباري**
السفير
الممثل الدائم

150411 150411 11-29588 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

ترشُّح كوستاريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان

السِّمات والسجل والالتزامات

موجز

تتضمن هذه المذكرة تتمة واستكمال للمعلومات والالتزامات التي قدمتها كوستاريكا إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٩، بمناسبة ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذه الوثيقة، نؤكد من جديد دور حقوق الإنسان في السياسات الداخلية والخارجية لكوستاريكا ونوضح هذا الدور. ونقدم فيها أيضا موجزا لسجل هذا البلد في مجال حقوق الإنسان، ووصفا للصكوك الدولية الرئيسية التي أصبحت كوستاريكا طرفا فيها، ونكرر فيها دعوتنا الدائمة المقدمة إلى جميع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وكذلك التزامنا بالتعاون الفعال مع آليات حقوق الإنسان.

تاريخٌ من التقيد بمبادئ حقوق الإنسان

يشكل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، من منظور متأصل، عنصرا ثابتا في حياتنا الوطنية وفي أعمالنا الدولية. واحترامنا لحقوق الإنسان مرتبط أيضا ارتباطا مباشرا باحترام سيادة القانون، والديمقراطية، والمساواة أمام القانون، والتعايش السلمي.

وقد ترسخ الحق في التعليم الابتدائي لكلا الجنسين بوصفه حقا ''إلزاميا ومجانيا وممولا من الدولة'' بسن دستور كوستاريكا لعام ١٨٦٩؛ وأُلغيت عقوبة الإعدام في عام ١٨٨٢؛ وتقرَّر دستوريا إلغاء القوات المسلحة في عام ١٩٤٩. وهذه الأحداث التاريخية المتسلسلة أعلت شأن الحوار بوصفه وسيلة لتسوية النزاعات، فجعلت ثقافتنا ثقافة سلام. وكوستاريكا على اقتناع بوجود علاقة قوية بين ثقافة السلام وحقوق الإنسان؛ وهي من ثم نصير لا يكل لكلتا هاتين القضيتين على الصعيدين الوطني والدولي.

وبفضل الموارد المفرج عنها بإلغاء النفقات العسكرية، وبرغم محدودية التنمية في كوستاريكا وبرغم وضعها بوصفها بلدا متوسط الدخل، تمكنت من توجيه كم كبير من إيراداتها الضريبية إلى الاستثمار الاجتماعي، خصوصا في مجالات التعليم، والصحة، والاهتمام

بالفئات الضعيفة وتعزيز حقوقها. ويتركز هذا الاهتمام على وجه الخصوص على الأطفال والنساء وكبار السن والذين يعيشون في فر والمهاجرين والسكان الأصليين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية

يقضي الدستور السياسي لكوستاريكا بأن تصبح الصكوك الدولية لحقوق الإنسان معايير دستورية. وعلاوة على ذلك، يقر فقهنا الدستوري بأن هذه الصكوك لها قيمة فوق دستورية، من حيث إنها تمنح للشعب حماية وضمانات أوسع نطاقا مما يمنحه الدستور. ومن ثم فإن جميع ما تصدق عليه كوستاريكا من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان يصبح مكافئا للدستور أو مُقدَّما عليه.

وفي عام ١٩٩٣، أنشأت كوستاريكا مكتب أمين للمظالم (“Defensoria de los Habitantes”). وقد أُسست هذه المؤسسة الوطنية من مؤسسات حقوق الإنسان، في إطار السلطة التشريعية، بوصفها هيئة رقابية، ولكنها تتمتع باستقلال سياسي وتشغيلي مطلق. وتتمثل ولايتها في كفالة حماية حقوق سكان البلد، بمن فيهم المهاجرون. وقد أصبح مكتب أمين المظالم جهازا قويا جدا ضمن الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان. ووفقا ”لمبادئ باريس“، يتمتع المكتب بالمركز ”ألف“، الذي يعني جملة أمور منها أنه مستوف تماما لمبدأي الاستقلال والمبادرة الذاتية. ويضم مكتب أمين المظالم إدارات (أقساما) شتى مسؤولة على وجه التحديد عن مراقبة احترام حقوق الإنسان للفئات الضعيفة.

وهناك مؤسسات عامة أخرى متخصصة في تعزيز النهوض بفئات محددة وكفالة حقوقها، مثل المجلس الوطني للطفولة (“Patronats Nacional de la Inlancia”)، والمعهد الوطني للمرأة (”Instituto Nacional de las Mujeres“)، والمفوضية الوطنية لشؤون السكان الأصليين (”Comisión Nacional de Asuntos Indijenas“). أما المديرية الوطنية للهجرة (”Dirección General de Migración“)، فلديها أيضا آليات للتشاور والتفاعل بصفة دائمة مع طرائف المهاجرين المنظمة.

وسلطات الحكومة الثلاث في كوستاريكا (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مستقلة استقلالا تاما. وهناك سلطة رابعة، مستقلة تماما هي الأخرى، أصبح وجودها واقعا راسخا؛ وهذه هي المحكمة الانتخابية العليا، التي تشكل ابتكارا مؤسسيا في بلدنا.

والتدخل السياسي في السلطة القضائية أمر منعدم في كوستاريكا، وهي تشكل الملجأ الأخير لتسوية النزاعات، فضلا عن أنها منظومة مستقلة كاملة الصفات لإقامة العدل. ويوجد

منذ عام ١٩٨٩ اختصاص دستوري منفصل في إطار السلطة القضائية تم إنشاؤه لوفر سبلا بسيطة ومباشرة للانتصاف الفعال، بغية ضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان.

ومما يسهم أيضا في تحقيق التمتع التام بحقوق الإنسان وجود ممارسة نشطة وحماية قوية لحرية التعبير، وجامعات مستقلة، وطائفة واسعة التنوع من المنظمات المجتمعية ومنظمات العمل ومنظمات النشاط التجاري والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

وبفضل وجود هذه العناصر، تتوافر لكوستاريكا أيضا قدرات قانونية وأكاديمية وفنية كبيرة بشأن مسائل حقوق الإنسان، إلى جانب أنها تتبع نهجا نشطا وبناء وتملك رؤية تكاملية بشأن تعزيز هذه الحقوق واحترامها.

حقوق الإنسان في السياق الدولي

كوستاريكا دولة طرف في الصكوك الدولية الأساسية والصكوك الأساسية للبلدان الأمريكية بشأن حقوق الإنسان.

وكوستاريكا هي أول بلد وقَّع وصدَّق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦. وهي أيضا دولة طرف في البروتوكولين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وامتثالا لما أخذناه على أنفسنا في أيار/مايو ٢٠٩٩ من تعهدات والتزامات، سنوقع في نيسان/أبريل ٢٠١١ على البروتوكول الاختياري لعام ٢٠٠٨ للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكوستاريكا دولة طرف في صكوك دولية أخرى كثيرة، منها ما يلي:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٥
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩، وبروتوكولها الاختياري، ١٩٩٩
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٤، وبروتوكولها الاختياري، ٢٠٠٢
- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩، وبروتوكولاها الاختياريان بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، ٢٠٠٠

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦، وبروتوكولها الاختياري للعام نفسه
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل)، ورقم ١٦٩ (بشأن الشعوب الأصلية والقبلية)؛ ورقم ١٨٢ (بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها).

وبوصف كوستاريكا من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، أصبحت عضوا في لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٤٦، وانتُخب أول سفير لها لدى الأمم المتحدة نائبا لرئيس تلك المؤسسة حديثة الإنشاء عندئذ.

وشغل البلد أيضا عضوية اللجنة السالفة الذكر خلال الفترات من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٧، ومن عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، ومن عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤، ومن عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٠٦. وخلال فترات عضويته، اتخذ البلد موقفا قياديا بشأن بعض المبادرات المهمة، خصوصا في مجال التثقيف بشأن حقوق الإنسان. وأيدت كوستاريكا أيضا مبادرات من قبيل إنشاء مفوضية حقوق الإنسان وقد أصبح البلد أحد المناصرين الرئيسيين لإنشائها، بدءا من عام ١٩٦٥ حتى إنشائها في عام ١٩٩٥. وأيد البلد أيضا تأييدا قويا اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، تولت كوستاريكا رئاسة الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان والمعني بالبروتوكول الاختياري، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من أن كوستاريكا لم تصبح بعد عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها قد شاركت مشاركة نشطة، في إطار مجموعات أقاليمية من البلدان، في المناقشات المتعلقة بمواضيع من قبيل التثقيف في مجال حقوق الإنسان والصلات القائمة فيما بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والبيئة.

وشارك البلد أيضا مشاركة نشطة وبناءة في عملية استعراض حالة حقوق الإنسان، في كل من جنيف ونيويورك.

وخلال آخر فترة شغلت فيها كوستاريكا العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)، بذلت تشجيعها لمجموعة من مسائل حقوق الإنسان منها حماية المدنيين في ظروف النزاع المسلح، والتقيد بالأصول القانونية لدى إدراج الأفراد والكيانات في قائمة

الكيانات والأفراد المرتبطين بالإرهاب وشطبهم منها، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتماس العدالة الدولية.

وفي إطار منظومة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، استضافت كوستاريكا المؤتمر الذي اعتُمدت فيه الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٦٩). وكانت هي أول بلد يصدِّق عليها وقبل اختصاصها كاملا.

وتوجد في كوستاريكا مقار محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وجامعة السلام المكلفة بولاية من الأمم المتحدة.

مفهوم مجلس حقوق الإنسان لدى كوستاريكا

تولي كوستاريكا أهمية كبيرة لمجلس حقوق الإنسان ولمنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وهي تعتبر هذه المؤسسات ضرورية لصوغ نهج منظومي بشأن حقوق الإنسان ولتحسين التنسيق فيما بين الكيانات المختلفة ذات الصلة في الأمم المتحدة.

وفي إطار هذا النهج المنظومي، تؤيد كوستاريكا مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس، والحوار البناء الدولي، والتعاون.

ويؤمن بلدنا بأهمية الربط بين العناصر الفاعلة المختلفة في ميدان حقوق الإنسان وبأهمية الدعم المقدم من المجلس لتنمية القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. ويُرجى بهذه القدرات الوطنية أن تسهم في تطوير وسائل التنبيه المبكر، وتشجيع الحوار فيما بين مختلف العناصر الفاعلة، ومساندة البلدان فيما تبذله من جهود لتحسين أدائها في هذا المجال.

وموجز القول هو إن كوستاريكا تحبذ اتخاذ موقف استباقي فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار نهج منظومي للعمليات ذات الصلة.

التزامات كوستاريكا وتعهداتها الطوعية

فيما يتصل بالترشُّح لعضوية مجلس حقوق الإنسان، تلتزم كوستاريكا بما يلي:

على الصعيد الوطني:

- الاستمرار على الممارسة المتمثلة في اعتماد ما يستجد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ووفاء بأحد الالتزامات التي فطعناها على أنفسنا، بدأت بالفعل عملية التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- العمل على وجه السرعة على تحقيق الإقرار التشريعي للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتوجد هذه الاتفاقية حاليا عند مرحلة متقدمة جدا من العملية التشريعية؛

- العمل على إضفاء مزيد من القوة على السياسات العامة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، ومشاركة الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وذوي الأصل الأفريقي والسكان الأصليين، في المجتمع على جميع مستوياته. وأحد أمثلة هذه الجهود إصدار خطة وطنية لمناهضة التمييز؛

- إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان تزاول العمل بنشاط في إعداد التقارير الوطنية التي تُقدم إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وإلى آلية الاستعراض الدولي الشامل. وستكون هذه اللجنة مسؤولة أيضا عن تعميم التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات وغيرها من آليات حقوق الإنسان، وعن مراقبة تنفيذ هذه التوصيات؛

- متابعة إنجاز التوصيات الموافق عليها الناتجة عن مشاركتها في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتعميمها على نطاق واسع، والتأكد من تنفيذها.

فيما يتعلق بأداء مجلس حقوق الإنسان لمهامه؛

- مواصلة تشجيع المبادرات البناءة بشأن المواضيع المهمة مثل تعزيز البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والتثقيف بوجه عام؛ وحفظ البيئة؛ وتمكين جميع الناس، بمن فيهم فئات المجتمع الضعيفة نسبيا، من الممارسة الفعلية لحقوقهم؛

- التشجيع على الحوار باعتباره الآلية المُثلى لتسوية النزاعات، ومناقشة جميع المواضيع ذات الصلة؛ وفي هذا الصدد، ترى كوستاريكا أن ممارسة تقديم الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات ممارسة غير مستصوبة؛

- بذل الدعم والمشاركة على نحو بناء في مختلف الهيئات (الأجهزة، الآليات، الأفرقة العاملة) التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مع الحرص في الوقت نفسه على تعزيز استقلال نظام الإجراءات الخاصة؛

- الإصرار على صدور استجابة فعالة وفورية من منظومة حماية حقوق الإنسان لحالات الطوارئ، بجملة وسائل منها مثلا عقد دورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان؛

- على الرغم من وضع كوستاريكا بوصفها بلدا متوسط الدخل، فإنها ستبذل جهدا استثنائيا في عام ٢٠١١ للإسهام ببعض الموارد المالية كي تبدي مساندتها للمبادرات المهمة في ميدان حقوق الإنسان.